كلمة التحرير

نستفتح بصدور العدد الخامس من "**إسلامية المعرفة**" دورة جديدة من عمر المجلة، ونستشرف عبره طورا جديدا في مسيرة الإصلاح الفكري والمنهجي. ولقد وطّن المعهد العالمي للفكر الإسلامي نفسه على المرابطة في هذا الثغر، حفزا لعقول المفكرين والعلماء وتنسيقا لجهود الباحثين، من أجل توطيد قواعد صلبة وإرسال تقاليد راسخة لنهضة علمية ومعرفية شاملة، تتكامل وتتساند مع الجهود المتصلة التي ما انفكت فصائل الأمة وقواها الحية تبذلها، سعيا للشهود الحضاري، وتطلعا للاستخلاف، استواء في ذلك كله على قاعدة التسخير وقياما بالحق والعدل.

وليس خطاب إسلامية المعرفة –ولا ينبغي له أن يكون– خطابا خاصا يتوجه إلى المسلمين دون سواهم، وإن كان المسلمون هم المقصودين به ابتداء، بل إنه خطاب منشغل بالإشكاليات الرئيسة التي ما فتئت تؤرق عقول الفلاسفة والمفكرين المهتمين بقضايا المعرفة الإنسانية فلسفة ومصادر وغايات. ولقد تزايدت أصوات التحذير والإنذار إزاء تطرف الفلسفات المادية ذات التوجهات الحصرية والأحادية التي يوشك أن يتحول معنى المعرفة عندها إلى مجرد معادلات من الرموز التي تحيل على معطيات مادية باهتة. فمفهوم الواقع موضوع المعرفة . ما انفك في انحسار يوشك أن يبلغ حد التلاشي ولاندثار، فلا يبقي لدينا إلا مقولات لغوية وعمليات ذهنية يتلهى بها الإنسان ويدير بواسطتها لعبة الحياة الفاقدة للمعني. فإذا بالذكاء . الذات العارفة بعدما جرد من أبعاده الروحية، وقطيع عن أسباب وجوده الغيبية المتجاوزة لعالم المادة والمتعالية عليه، وحصرت قدراته المعرفية وقواه الإدراكية في الحس ومعطياته والعقل وقوانينه، ما انفك مفهومه هو الآخر في تراجع وانحسار. فإذا بالذكاء الطبيعي يتوارى أمام الأجهزة ذات "الذكاء" الاصطناعي المتعاظم (Artificial Intelligence)!

وليس غريبا عندها أن نقرأ عن نهاية العقل لفاير باند Paul Fayerband وليس عجيبا كذلك أن يبشر فلاسفة آخرون. بموت الإنسان كما كان سلفت لهم من قبل قد أعلنوا موت الإله؛ كناية عن نهاية الدير قوة

مؤثرة في الحياة الإنسانية وموجهة لها. فهؤلاء لم يفعلوا شيئا سوى إعلان النتائج الطبيعية التي حتمها منطق الفكر الفلسفي الذي وجه تطور الحضارة الغربية المهيمنة وشكل الجهد المعرفي فيها، مضامين ومناهج وغايات، سواء أكان ذلك على مستوى العلوم الطبيعية أم على مستوى العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وحق عندئذ لروجر تريغ Roger Tirigg -وأمثاله غير قليلين- أن يصرخ أن الواقع والحقيقة في خطر وأن يدعو بكل قوة إلى ضرورة إقامة المعرفة وتأسيسها على قاعدة من الفكر الفلسفي و(الميتافيزيقي) الذي يستعيد فيه الواقع مفهومه الشامل. بما هو أمر موضوعي موجود باستقلال عن الإنسان الذات العارفة. وعن المناهج والأدوات التي يستخدمها لتحصيل المعرفة، متحررا في ذلك من النزعات الحصرية التي فرضتها الفلسفات المادية واللادينية الحديثة (راجع خاصة كتابية: Reality at risk، rationality and science).

ولئن كانت مثل هذه المواقف الفلسفية لا تعبر عن نفسها بجرأة ووضوح في مجتمعات المسلمين بالقدر الكافي، إلا أن لها رواسب تثوي في نظمهم التعليمية، وآثارا تسري في مناهجهم التربوية، وتطبع بميسمها الجهود العلمية والبحثية في مختلف مجالات المعرفة.

فالمعرفة الإنسانية السائدة اليوم ليست في حاجة إلى المراجعة على مستوى مصادرها ومناهج تحصيلها أو على مستوى تأويلاتها الفلسفية فحسب، وإنما هناك حاجة ماسة وملحة إلى إعادة النظر في مفهوم الواقع نفسه الذي يشكل موضوع العملية المعرفية. ذلك أنه في إطار الثورة على التقاليد التي دشنها العقل الغربي باسم الحداثة تقلص مفهوم الواقع Reality واستبعدت أبعاد له مهمة وأساسية من دائرة النشاط المعرفي للإنسان، وكرّست بدلاً عن ذلك رؤية وضعية حصرية لا يتجاوز مفهوم الواقع فيها -في أحسن الأحوال- الأبعاد المادية للوجود الطبيعي والاجتماعي التاريخي الذي يحيط بالإنسان، والذي يمكن إخضاعه لأدوات الرصد والتجربة والقياس والإحصاء المتوافرة لديه.

وليس هناك من شك في أن أعاد ة النظرة الوضعية الحصرية المشار إليها ستقتضي —ضرورة- نظرا جديدا في فلسفة المعرفة ورؤية مغايرة لمصادرها ومناهجها وغاياتها كما أسلفنا القول، الأمر الذي سيكون له آثاره وتجلياته في سائر جوانب الثقافة الإنسانية.

في هذا العدد، يعيد عرفان عبد المجيد في مقالته" إسلامية المعرفة ومنهجية التثاقف الحضاري مع الغرب" طرح الإشكاليات الرئيسة المتعلقة. بما قبل المنهج سعيا لتأسيس فلسفة التسخير والتآلف مع الطبيعة في مقابل فلسفة الصراع معها، وتجاوزا للمقابلات الثنائية المتنافية التي تحكم الفكر والفعل الإنسانيين في إطار الحضارة الوضعية المادية.

أما طارق البشري فيناقش في ورقته جملة من القضايا المنهجية الأساسية الخاصة بالدراسة المقارنة للشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، متعرضاً لما ترتبط به تلك القضايا من أطر فكرية مرجعية هي التي يكتسب فيها الحكم الفقهي والقاعدة القانونية مكانتهما ويؤديان وظائفهما. ولا يفوت الكاتب أن يربط معالجته للموضوع بالسياق التاريخي والاجتماعي، محيلاً على الأبعاد المؤسسية والثقافية التي اتخذتها الدراسة المقارنة للشريعة والقانون في تجربة المسلمين الحديثة وخاصة في مصر.

ويرصد عماد الدين خليل في بحثه جدل الوحدة والتنوع وآليتهما في التجربة التاريخية للمسلمين، مستقصيًا – في حدود– التجليات والأشكال التي اتخذها ذلك على المستويات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية، ومحاولاً ربط ذلك كله بالإطار المرجعي والقيم الأساسية التي جاء بها الإسلام لتنظيم الاجتماع الإنساني.

وقد أضيف إلى المجلة باب جديد بعنوان "آراء" جرى استهلاله في هذا العدد بمقالة الشيخ يوسف القرضاوي الذي صوب النظر نحو مسألة توطئة الفقه وجعله ميَسَّراً للفهم قابلاً للتطبيق مرتبطاً بهموم الناس والمشكلات الحقيقية التي يواجهونها في حياتهم. ولا شك في أن ذلك يثير جملة من الإشكالات المنهجية الخاصة بالتعامل مع التراث الفقهي بتعدد مدارسه، وتنوع مناهجه، وتشعب مسائله. ونأمل أن يكون مقال الشيخ القرضاوي قد فتح الباب لمزيد من الحوار العلمي حول ذلك كله.

أما عبد الوهاب الميسري فيطرح على العلماء والمفكرين مشروعاً للبحث والدراسة يكتسي أهمية خاصة في سياق علاقة المسلمين مع الآخر، الذي يمثله في هذه الحالة الغرب بحضارته وثقافته ذات الامتداد العالمي. وربما اندرج المشروع الذي يدعو المسيري المفكرين والباحثين إلى النهوض به فيما سماه بعضهم "بعلم الاستغراب" في مقابل "علم الاستشراف" الذي نظر من خلاله الغرب إلى المسلمين تاريخاً وحضارة.

وقد استفتحنا بهذا المشروع باباً جديداً بعنوان "**قضايا للبحث**" نتطلع إلى أن يكون منبراً لمشاريع أخرى نحتاج إلى لفت اهتمام الباحثين والدارسين إليها.

وقد تضمن هذا العدد- فضلاً عن ذلك قراءة ومراجعتين لثلاثة كتب، كما اشتمل على ثلاثة تقارير وقائمة إحصاية لما صدر من دراسات -كتباً ومقالات- عن مسألة "العالمانية."

والله الموفق إلى سواء السبيل.

هيئة التحرير